المجلة الجزائرية للاتصال العدد 01(2013) ، ص07 ــ 27
ISSN:1111-536X EISSN:2676-1793

دور المؤسسات الديمقراطية في محاربة التطرف الفكري: حالة الإعلام والمجتمع المدني.

The role of democratic institutions in fighting intellectual extremism: the case of mass media and civil society.

أ.د السعيد بومعيزة*

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في دور الإعلام و المجتمع المدني كمؤسسات من مؤسسات الممارسة الديمقراطية في مواجهة التطرف،ولأن التطرف ظاهرة خطيرة على المجتمع، فإن مواجهته لايمكن ان تتم بإعادة انتاج العنف، وهو ما يزيد من أهمية كل المؤسسات المنتجة للمعنى لمواجهته بطرق الاتصال و الاقناع و مختلف آليات التنشئة السياسية و الثقافية و الاجتماعية.

* – كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3

و تركز هذه الورقة على حالة الجزائر حيث تعرف أشكال تطرف متعددة ومتفاوتة الخطورة, و التي تعود إلى فشل الكثير من المؤسسات الاجتماعية في تأدية الوظيفة المنتظرة منها سواء في تربية النشء أو المواطنين عموما.

وعليه، سنحاول في هذه الورقة الحديث عن مفهوم التطرف، وأسباب التطرف، والإطار العام لمحاربة التطرف، ودور المؤسسات الديمقراطية في محاربة التطرف، أي مؤسسة الإعلام والمجتمع المدني.

الكلمات المفتاحية: التطرف، المجتمع المدني، وسائل الإعلام، الكراهية، العنف، الاجماع.

Abstract :

This study seeks to investigate the role of the mass media and civil society as institutions of democratic practice in confronting extremism. Because extremism is a dangerous phenomenon for society, confronting it cannot be done by reproducing violence, hence the importance of all meaning-producing institutions to face it by means of communication and persuasion as well as the various mechanisms of political, cultural and social socialization.

This paper focuses on the case of Algeria, where there are many forms of extremism of varying degree of severity,

which are due to the failure of many institutions of socialization in performing the function expected of them, whether in raising young people or citizens in general.

Therefore, we will attempt to deal with the concept of extremism and its causes, the general framework for combating extremism, and the role of democratic institutions in this endeavor, that is, the institutions of mass media and civil society.

Key words: extremism, mass media, civil society, hatred, violence, consensus.

مقدمة

إن التطرف الفكري والمتطرفين موجودون في جميع مجتمعات العالم بدرجات متفاوتة، مثل جماعات اليمين واليسار والجماعات الإسلامية المتطرفة والحركات الانفصالية في أوروبا، والجزائر واحدة من هذه المجتمعات التي تعاني من هذه الظاهرة. وإذا كان للتطرف أسباب خارجية وداخلية، فإن هذه الأخيرة تبقى الأهم في عملية إنتاج التطرف بجميع أشكاله، ومن بينها العمليات السياسية والاقتصادية وما تنطوي عليه من إقصاء وتهميش لشرائح واسعة من المجتمع، خاصة صغار السن الذين يعتبرون أرضا خصبة لزرع بذور التطرف.

ولأن التطرف ظاهرة خطيرة على المجتمع، فإن مواجهته ينبغي أن تتم عن طريق العمليات السياسية مثلما هو الحال في البلدان الديمقراطية التي توفر سبلا لحل النزاعات وإحداث التغير بالطرق السلمية، ومثال المصالحة الوطنية والإصلاحات السياسية في الجزائر يندرج في هذا المضمار.

وإذا كانت الجزائر تعرف أشكال تطرف متعددة ومتفاوتة الخطورة فإن ذلك يعود إلى فشل الكثير من المؤسسات الاجتماعية في تأدية الوظيفة المنتظرة منها سواء في تربية النشء أو المواطنين عموما. فاليوم، أصبح الشارع كمؤسسة تنشئة والعلاقات الاجتماعية غير الرسمية يتفوق على الأسرة والمدرسة والمسجد والحزب السياسي ويؤثر في الأفراد ويلقنهم سلوكيات العدوانية والفردانية وعدم التسامح والنزعة الاستهلاكية وحب التفاخر والكراهية وعدم احترام القانون والتقاليد والقيم، الخ. وفشل مؤسسات التنشئة الاجتماعية عموما هو سبب ونتيجة في نفس الوقت للتطرف الفكري والمادي.

من هذا المنظور، فإن محاربة التطرف وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي يمكن أن تساهم فيه المؤسسات الديمقراطية على غرار مؤسسة الإعلام والمجتمع المدني، وهذا بتطبيق استراتيجية قائمة على الوقاية والتصدي.لأن هاتين المؤسستين قادرتان أكثر من بقية المؤسسات على إعطاء مرئية أكبر لظاهرة التطرف أو جهود محاربته على حد سواء.

وعليه، سنحاول في هذه الورقة الحديث عن مفهوم التطرف، وأسباب التطرف، والإطار العام لمحاربة التطرف، ودور المؤسسات الديمقراطية في محاربة التطرف، أي مؤسسة الإعلام والمجتمع المدني.

مفهوم التطرف

إن التطرف (Extremisme) هو تعبير يشير إلى الإيديولوجيات السياسية أو الحركات التي تناهض جوهر قيم المجتمع ومبادئه (الدستورية). في السياق الجزائري فإن التطرف الفكري يحمل معنيين:

الأول: يتخذ شكل الجذرية (Radicalisation) وهي العملية التي يتم بموجبها تبني الفرد لأفكار متطرفة ويسلك نماذج من السلوكيات التي تقود إلى استعمال الوسائل غير الديمقراطية أو ربما حتى الوسائل العنيفة.

الثاني: ويتخذ شكل الإرهاب (Terrorisme) الذي يتضمن الجذرية بالاشتراك مع استعمال العنف للمساس بالحياة والحرية وحقوق الإنسان، أي الجماعات الإرهابية.

وما يهمنا في هذه الورقة هو التطرف الفكري الذي هو في مرحلة سلوك السلوكيات غير الديمقراطية وحسب. وعليه، فإن إجراءات الوقاية والتصدي سوف تُعْنَى بتطبيق استراتيجية ذات ثلاثة محاور:

المحور الأول: يتعلق بما يسمى بفك الارتباط (Disengagement) الذي يشير إلى التغير في السلوك، على سبيل المثال ترك الفرد لجماعة ما أو تغيير دوره بداخلها. وهذا يتضمن التخلي عن هدف تحقيق التغير عن طريق العنف؛

المحور الثاني: فيعرف بمفهوم الخروج (Exit) ويشير إلى برامج تهدف إلى مساعدة الشباب للتخلص من تطرف جماعات معينة، ويمكن أن تشمل مساعدة اقتصادية عملية لبدء حياة جديدة في بيئة أخرى؛

المحور الثالث: فهو استئصال الجذرية (Deradicalisation) ويقصد به التغير في القيم أو المثل، بمعنى التحول الإدراكي والتغير الأساس في الفهم. ويرمي التخلي عن هدف تحقيق التغير عن طريق العنف.

أسباب التطرف

إن تحليل ظاهرة التطرف يتطلب تحديد بعض الأسباب الرئيسة التي تعتبر من بين العوامل التي تمثل أرضا خصبة للتطرف الفكري وغيره، وهي على النحو التالي:

– على المستوى السياسي: إن صورة السياسة الجزائرية اليوم مشوهة في عيون الناخبين، فكثير منهم فقدوا الثقة في السياسة والسياسيين وصاروا لا يكترثون بالشؤون السياسية ولا حتى بالانتخابات التي يقولون عنها وعن نتائجها أنها معروفة مسبقا، ولا تغير كثيرا من واقعهم الاجتماعي. وهذا

بسب ممارسات النظام السياسي الذي تغيب فيه الشفافية والمساءلة في تسيير الشؤون العامة، مما يُولِّد الفساد والتفرد بالحكم وانعدام المسئولية. وبالتالي، زيادة حدة الفقر وعدم التسامح وتنامي عدم الرضا بسب غياب الفرصة للتغيير السياسي.[†] فكل ذلك يعتبر بذورا جيدة لإنتاج التطرف.

– المستوى الاقتصادي: الإحباط الشديد بسبب الحرمان الاقتصادي والاجتماعي ومن ثمة الانتشار الواسع للفقر وعدم المساواة في توزيع الثروة. ويعود سبب ذلك في الجزائر إلى عدم ترسيخ قيمتين اقتصاديتين أساسيتين لتقدم المجتمع وهما حسب الهواري عدي: القيمة الأولى التي تفيد أن المصدر الوحيد للثروة هو العمل (Adam Smith)؛ والثانية التي ومؤداها أن الريع يعتبر دخلا غير شرعي(David Ricardo).[‡]

فهناك، مثلا، ظاهرة تحويل القرارات السياسية إلى أصول السوق وتأسيس الوظيفة الراشية (la fonction corruptive)، عن طريق إبرام العقود بالتحايل على القانون وتوزيع الأراضي والسكنات بالعمارات ومنح

[†]- Political extremism, terrorism, and media in Central Asia www.i-m-s.dk/files/publications/1353%20CentralAsia%20GB.web.pdf –

[‡]- LahouariAddi, communication à l'occasion de Universite d'été du CNES qui s'est déroulée du 1 au 3 septembre 2007

قروض بنكية راشية(le crédit corruptif) للاستثمار.[§] وهذه الاختلالات في الاقتصاد الجزائري تعتبر من بين مسببات التطرف.

– المستوى الاجتماعي: يلاحظ أحد الباحثين أن التغيرات المتسارعة أظهرت عدةاختلالاتفينسيجالعلاقاتالاجتماعية،وفيدرجةتماسكبنيةالمجتمع،والمنظوما ت القيميةوالمعيارية.وكانتإحدىالنتائجالتيرافقتتلكالتحولاتالرفضالصريحللنخب الاجتماعيةالتيأنتجتهاعملياتالحراكالسريع،والتساؤلعنمدىمشروعيةالمكانةالتي تحتلهاوالامتيازاتالتيتحظىبها.حيثأصبحتالمؤشرات الخارجيةللثراءوالفقرتتجلى فيالمبانيالفخمةإلىجانب انتشارالأحياءالفقيرة؛ وكذلكالسياراتالفاخرةفيمواجهةحافلاتالنقل العموميالمكتظةبركابها؛ الخ.[**] ويمكن تمديد قائمة الفوارق الاجتماعية الصارخة على مستوى الصحة والتغذية والتعليم والتشغيل والإسكان وقضاء أوقات الفراغ.

– **على المستوى الثقافي:** وهن الثقافة الوطنية وتراجع هيمنتها على الثقافات الفرعية. أن تداول مقومات الهوية الوطنية في الفضاء العمومي أدى إلى

[§]- Kadi Ihsan, Corruption et Stratification Sociale, NAQD, Revue d'études et de critique sociale, N°.25. Automne/Hiver 2008. pp.157-166

[**]– العياشي عنصر، التجربةالديمقراطيةفيالجزائر: اللعبةوالرهانات، ورقةمقدمةللمؤتمرالدوليحول "تعثرالتحولاتالديمقراطية فيالوطنالعربي "القاهرة،من 29 فيفريإلى 03 مارس 1996 تنظيممركزالقاهرةلدراساتحقوقالإنسان،ومؤسسةالأهرام،ومنظمةحقوقالإنسانالفلسطينية" مواطن ."نشرتبكتاب : تعثرالتحولاتالديمقراطيةفيالوطنالعربي،مؤسسةمواطن،رامالله،فلسطين،1997

تسييس مسألة الهويةنظرا لغياب ثقافة ديمقراطية وثقافة سياسية تعددية تؤسس للمواطنة والحوار وتقبل الآخر. أيضا، ضعف التأصيل اللغوي وغياب لغة التواصل الجامعة: التي يتواصل بها العالم النووي والطبيب والقانوني والخبير في التكنولوجيا والإمام حتى يفهمها الإنسان الجزائري العادي.

– **على مستوى التغيرات المحلية والخارجية:** إن سرعة وتيرة التغيرات المحلية والخارجية التي تفوق كل ما عرفه الإنسان من قبل بالاشتراك مع انتشار تكنولوجيات الإعلام والاتصال المتواجدة في كل مكان وزمان لم يواكبها رؤية واستراتيجية ملائمة ولا تغيير في الذهنيات من أجل القيام بالفعل وليس رد الفعل من أجل مواكبة التطورات.

– **على مستوى الاتصال والإعلام:** إن غياب الاتصال يولد التطرف، وقبل الاتصال ينبغي أن يكون هناك إصغاء للآخر وهذه بضاعة نادرة على مستوى الأفراد والمؤسسات في الجزائر. لأنهدف الاتصال الأساس هو تقريب الأفراد، وتقريب القيم وتقريب الثقافات.[††] والاتصال اليوم أصبح الأداة بدون منازع في المناجمنت الحديث، الذي يمكن أن يحل الكثير من المشاكل بالطرق السلمية.

---

††- Dominique Wolton , Penser la communication, FLAMMARION : Paris, 1997, p.13

من جهة الإعلام نلاحظ أنه في كثير من الحالات استعملت وسائل الإعلام (العمومية والخاصة) لتصفية الحسابات بالوكالة (proxie) فيما بين الجماعات السياسية. وبالتالي، كانت وسائل الإعلام في كثير من الأحيان عامل تفرقة وليس عامل توحيد، تنشر خطاب الكراهية بدلا من الحوار الرصين، والشك بدلا من الثقة الاجتماعية. في مثل هذه الحالات لا تساعد وسائل الإعلام على إرساء الديمقراطية وإنما ترسيخ الكلبية والانحلال الديمقراطي.

إننا نرى أن أية استراتيجية لمحاربة التطرف الفكري لا بد أن تنطلق من إطار فلسفي وسياسي عام تنخرط فيه جميع المؤسسات الديمقراطية والأفراد على حد سواء، ويمكن بسط هذا الإطار العام على النحو التالي:

الإطار العام للقضاء على التطرف

إن استئصال التطرف والتشدد والجذرية ومنعها من الانتقال إلى مرحلة العنف المادي يتم بتحديد إطار عام تحتكم إليه المؤسسات الديمقراطية وتتحاور وتتناقش بداخله. وهذا الإطار العام يقوم على ثلاثة ركائز رئيسة، على النحو التالي:

الإجماع الوطني

يمكن القول بدرجة عالية من الثقة أن قوة الأمم تكمن في مدى صلابة إجماعها الوطني الذي يحميها من هجمات المتربصين بها داخليا

وخارجيا. إذ يعتبر الإجماع الوطني من المقومات الرئيسة للدولة الحديثة. ولقد أشار (Jean-Jaques Rousseau)إلى أهميته بقوله: لتحقيق التوازن الاجتماعي، فإن أول ما يشترطه في المجتمع السياسي هو وجود شكل من أشكال الإجماع الذي يستعمل قوة الجماعة للدفاع عن الفرد وحمايته وكذا ممتلكاته، تكون فيه السيادة ممارسة للإرادة الجماعية.‡‡

والإجماعالوطني لا يعني الإجماع على كل شيء وإنما على المسائل الجوهرية والأساسية وحسب. وهو ينبع من الإرث الاجتماعي للناس والثقافة المشتركة والتاريخ المشترك والتقاليد والعادات. ويتضمنالاتفاق غير المفروض لا قهرا ولا بالعادة حتى لا يكون غير قابل للنقاش.§§

وتجدر الإشارة إلى أن الإجماع الوطني في البلدان المتقدمة يتأسس على بعض المواثيق الأساسية مثل: وفي حال الجزائر فلدينا وثيقة أول نوفمبر التي تشكل أرضية للإجماع الوطني، والتي ينبغي أن يلتزم به جميع الجزائريين.

‡‡- Jean- Jaques Rousseau, Du Contrat Social,Booking International, Paris, 1996

§§- Louis Writh (1975):« consensus and mass communication», in WilburSchramm (ed): Mass Communications, Third edition, University of Illinois Press, Chicago, pp.561-582

منظومة ثقافية جامعة

يكون جوهر هذه المنظومة الثقافيةقيم مشتركة أساسية التي يجب أن تكون الإسمنت الذي يقوي بناء المجتمع الجزائري ويمنعه من الانهيار. القيم التي تربط فيما بين كل أفراد المجتمع الجزائري، وملك لكل جزائري، وليس ملك لأي جماعة متميزة بالدين أو بالعرق أو بالنفوذ السياسي أو المالي أو الثقافي. فهذه القيمالمشتركة ترتكز على مفهوم المواطنة واحترام القانون. والمواطنة كما تحدد دائرة المعارف البريطانية هي: " علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وتدل على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسئوليات.[***]

فالمواطنة واحترام القانون يسمحان بمعالجة أي نزاع أو صراع ناتج عن الاختلاف في الثقافة أو الإيديولوجية والعقيدة المذهبية، عن طريق الحوار والنقاش وتبادل الآراء والتسامح مع آراء الآخرين والاختلاف بصفة بناءة.

هيبة الدولة

لقد تعرضت هيبة الدولة في الجزائر إلى الاهتزاز الحاد في السنوات الأخيرة وتجلى ذلك في ظاهرة الإرهاب الذي تحدى مؤسسات الدولة

[***] – علي خليفة كواري، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية 3 بيروت، 2002 ص30

ومقوماتها والناس في أرواحهم وممتلكاتهم وحرياتهم. وأفرزت ظاهرة الإرهاب مضاعفات جانبية تمثلت في أزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع، مما أدى إلى تراجع التزام الأفراد بقوانين الدولة واحترام مبادئها. وعليه، يجب فرض سلطة القانون وهيبة الدولة على الجميع، حتى يتحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي.[†††]

دور المؤسسات الديمقراطية في محاربة التطرف الفكري: حالة الإعلام والمجتمع المدني.

من بين المؤسسات الديمقراطية التي يمكن أن تلعب دورا محوريا في محاربة التطرف الفكري نذكر مؤسسة الإعلام، الحكومي والخاص، ومؤسسة المجتمع المدني. المؤسستان اللتان يستوجب عليهما الإيمان أولا بمبادئ الإطار العام ومثله الذي سبق وأن حددناه. لكي يمكنها أن تكونفاعلة بقدر واسع في الترويج لقيم السلم والتعايش المشترك والمشاركة الديمقراطية والقضاء على الشك والكراهية المتبادلة.

ماذا يمكن لوسائل الإعلام أن تفعله لمقاومة التطرف؟

[†††]– انظر في هذا الشأنأعمال الملتقى الدولي: «هيبة الدولة لدى المواطن الجزائري، ماضيا وحاضرا ومستقبلا»، المعيار عدد 21 ج.1 وج2، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، قسنطينة، أفريل2010

– ينبغي لوسائل الإعلام أن تكف عن لعب دور الفاعل السياسي بدلا من الفاعل الإعلامي. أن ترتقي إلى مرتبة المهنية والابتعاد عن التسيُّس والدعاية والتأدلج والالتزام بالموضوعية والحياد والنقد المؤسس. وأن لا تكون وسيلة لحسم الصراعات فيما بين الزمر المتنافسة وخوض الحروب النفسية بالوكالة.[‡‡‡]

–تستطيع وسائل الإعلام أن تحدد أجندة للأمة لكي تتبعها.[§§§] كأن تكون هذه الأجندة المصالحة الوطنية، والإصلاحات السياسية، والقضاء على التطرف والعنف وخاصة الإرهاب.

– الشعور بالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع ومؤسساته. لأن ما يكتبه الصحافي وينشره يمس حياة الأفراد والمؤسسات، فكتاباته يمكن أن تؤدي إلى البناء وزرع الأمل، كما يمكن أن تقود إلى الهدم وإدخال اليأس والإحباط في النفوس.

[‡‡‡]– محمود بلحيمر، الصحافة الجزائرية في مواجهة الفساد..معركة فاشلة، نقد، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، العدد.25، خريف/شتاء 2008 صص.31–51

[§§§]- MohdAzizuddinMohdSani, The Public Sphere and Media Politics in Malaysia
Source : www.c-s-p.org/flyers/978-1-4438-0360-1-sample.pdf .Consulté (06/03/2012)

– لا ينبغي أن ينظر الإعلاميون إلى حرية الصحافة على أنها حرية الصحافي في الوصول إلى مصادر الأخبار ونقلها والتعليق عليها ونشرها وحسب؛ وإنما هي مترابطة بشدة مع حق الجمهور في المعرفة والمعلومات.[****]

– يتعين على وسائل الإعلام المساهمة في أخلقة الفعل السياسي ومن ثمة أخلقة الفعل الإعلامي، وهذا عن طريق التحريات وتسليط الضوء على الممارسات السلبية والرشوة، رغم ارتفاع نفقات هذا النوع الصحفي، لكنه استثمار جيد على المدى البعيد، فكل ذلك قد يؤدي إلى إعادة بناء الثقة في المؤسسات وفي مؤسسة الإعلام على الخصوص.[††††]

– إننا لا نفترض أن الإعلام الجزائري هو المسئول عن التطرف الفكري، وإنما نزعم أنه من خلال التركيز على بعض القضايا دون أخرى واللغة التي

[****]- Freedom of Information and the Press, UNESCO promotes freedom of expression and freedom of the press as a basic human right. Source: http://www.unesco.org/bpi/pdf/memobpi34_pressfreedom_en.pdf. Consulté (12/03/2008)

[††††]- Marshall R. Goodman, Timothy J. Holp and Karen M. Ludwig, "Understanding State Legislative Ethics Reform: The Importance of Political and Institutional Culture", in Public Integrity Annual, 1996, pp. 51-57. In Political Culture: How does political culture influence the legislature?
Source: http://siteresources.worldbank.org/PSGLP/Resources/ethicsunit8.pdf.Accessed:(11/12/2O12)

يستعملها لرواية هذه الأحداث والترويج لوجهات نظر معينة وإقصاء أخرى كل ذلك ساعد على إعادة إنتاج الصراع وتعميق التطرف في الجزائر. وعليه، ينبغي أن يكون الإعلام، الحكومي والخاص، منيرا للأفكار والآراء المتناقضة مهما كانت حدتها شريطة أن لا تخرج عن الإطار العام السالف الذكر.

– ضرورة إعطاء الكلمة *إلى المعتدلين، وليس تفضيل أصوات القوى الأكثر عنفا وغضبا، مما يجعل الأمر معقدا وصعبا بالنسبة للقادة والمعتدلين ونشطاء المجتمع المدني مناقشة القضايا بعقلانية.*

– تستطيع وسائل الإعلام أن تعمل كنظام تعليم شامل لشرح مخاطر التطرف وعواقبه الوخيمة، والتركيز على قيم المواطنة والحوار احترام الآخر من أجل غرسها في نفوس الناس، وبصفة خاصة النشء، لكي تصبح عاملا موجه لهم في أفعالهم وسلوكياتهم.

– تستطيع وسائل الإعلام تجاوز معضلة تغطية العنف والنزاعات دون الوقوع في فخ الترويج لثقافة التطرف وإنما نشر ثقافة الحوار والتسامح. وذلك من خلال التركيز على أسباب التطرف والسياق الذي يحدث فيه وإبراز الآثار المدمرة للتطرف.

– دمقرطة النفاذ إلى وسائل الإعلام. لا يمكن أن تكون وسائل الإعلام فعالة إلا إذا كان النفاذ إليها مضمونا بالنسبة إلى أكبر عدد من الناس. وإلا سوف تعمق تهميش قطاعات اجتماعية واسعة. فجهود الدمقرطة

تشمل تدعيم المجتمعات المحلية والإعلام المحلي، خاصة سكان المناطق النائية. كالإذاعات المحلية والجرائد الحائطية ومراكز انترنت والمكتبات العمومية وقاعات القراءة التي تسمح للمواطنين بقراءة الجرائد فهذا يضمن لهم النفاذ إلى المعلومات الخاصة بجهود محاربة التطرف.

ماذا يمكن أن يقوم به المجتمع المدني لمحاربة التطرف؟

بالرغم من عيوب ونواقص المجتمع المدني التي سببها يعود إلى أنها لم تُولد ولادة طبيعية وإنما عن طريق عملية قيصيرية وبأدوات غير مبسترة في الكثير من الحالات. مما جعلها عديمة الفعالية وهمها الوحيد المنفعة الذاتية بالنسبة لمعظمها، وفاقدة للمصداقية على المستوى القاعدي. إلا أننا نرى بأنه حان الوقت لتصفية هذه المنظمات ومساعدتها على القيام بدورها الطبيعي حتى تساهم في محاربة التطرف،

والشرط الأساس للقيام بدور فعال في ميدان محاربة التطرف يتمثل في ضرورة أن تحظى منظمات المجتمع المدني بالمصداقية في عيون الذين تريد التأثير فيهم. وهذا لا يتم إلا إذا آمنت واحترمت والتزمت بالقيم المشتركة الخاصة باحترام كرامة الإنسان وحقوقه وسيادة القانون والمساواة في الفرص وحرية التعبير والصحافة. فبعدئذ يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقوم بما يلي:

– عندما يعجز الإعلام الجماهيري يتم اللجوء إلى الاتصال الشخصي لتجاوز نقائص هذا الأخير بفضل ما يتميز به من الليونة للتبادل وللإقناع. أهمية الاتصال الشخصي كوننا نعيش في مجتمع ما زالت تحكم فيه الروابط التقليدية والمشافهة تمثل أحد أساليب اتصاله الأساسية. بالإضافة إلى انتشار الأمية وضعف التعرض إلى وسائل الإعلام خصوصا الصحافة المكتوبة.

– ضرورة وجود مجتمع مدني فعال نزيه لكي يجعل وسائل الإعلام نزيهة من خلال اعتبار ما تقوم به يدخل في صلاحية الشأن العام وبالتالي يستوجب النقد. وهكذا يمكن أن يساعد على أخلقةالبيئة الإعلامية.

– بما أن الحوار هو الأسلوب الرئيس في محاربة التطرف من طرف مؤسسة المجتمع المدني، فإنه يتعين على أعضائه تطوير تقنيات الحوار القائمة على التفاعل والمعرفة الجيدة بالمتحاور معه.[‡‡‡‡]

– مساعدة المتطرفين أو المرشحين للتطرف من الشباب والأطفال على المشاركة في النشاطات الاجتماعية والرياضية وتطوير حسهم بالمواطنة وبالمسئولية تجاه البيئات الاجتماعية والأسرية والمجتمع المحلي والدين. وهذا عن طريق مساعدتهم على إيجاد القنوات الديمقراطية وغير العنيفة للتعبير عن اعتقاداتهم.

[‡‡‡‡]House of CommonsCommunities and LocalGovernment Committee
Preventing ViolentExtremismSixth Report of Session 2009–10
Source: www.tsoshop.co.uk/bookstore.asp?Action=Book&ProductId=.
Consulté (02/04/2012)

– ضرورة التحلي بالنزاهة والموضوعية،حيث تزداد مصداقية منظمات المجتمع المدني لدى وسائل الإعلام والجمهور العام كلما ابتعدت عن التحيز لصالح طرف على حساب طرف آخر وعن المصلحة الشخصية واقتربت أكثر من الحقيقة.

– متابعة كل ما تفرزه وسائل الإعلامبمختلف مكوناتها،من محاولات التشويه والتمييع لقضايا التطرف، ثم نهج أسلوب الإنكار والاحتجاج عبر منابر نفس وسائل الإعلام المختلفة لتحسيس الرأي العام.

– توفير كل المعلومات التي يمكن أن تحتاجها وسائل الإعلام وتساعدها على فهم الموضوع الخاص بمحاربة التطرف الفكري والوقاية منه.

– يستطيع أفراد المجتمع المدني المساهمة بالدراسات والمقالات والتحقيقات في منابر وسائل الإعلام لتعزيز جهود محاربة التطرف ونشر ثقافة الحوار والتسامح.

خلاصة

لقد حاولنا في هذه الورقة التوكيد على أن ظاهرة التطرف الفكري في الجزائر تعود إلى فشل مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية في أداء وظائفها. وأبرزنا مختلف العوامل التي يمكن أن تولد التطرف الفكري أو تساعد على تفاقمه.

كما حاولنا تبيان أهمية وجود إطار فلسفي وسياسي عام تنخرط فيه جميع المؤسسات الديمقراطية والأفراد على حد سواء، الذي يمكن أن يختلف الإفراد بداخله ويتناقشون ويتحاورون ويتواصلون.

وأكدنا على الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسة وسائل الإعلام منظمات المجتمع المدني كل في مجاله لمحاربة التطرف عن طريق تطبيق استراتيجية محددة واتباع العديد من الإجراءات، ولكن شددنا على ضرورة إيمان هاتين المؤسستين الديمقراطيتين، أولا، بالإطار الفلسفي والسياسي للجزائر حتى تستطيع القيام بأي دور في محاربة التطرف الفكري وغيره.

أخيرا، من المهم التوكيد على أنه إذا ما لم يتم القضاء على أسباب التطرف الفكري التي أشرنا إليها سابقا، وإذا ما لم يتم ترسيخ المبادئ الديمقراطية في الجزائر فإن هذا الأخير سوف يدوم ويتفاقم أكثر فأكثر.